الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٣

الاربعاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البندان ٦١ و٦٢ من جدول الأعمال :

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية :

(أ) تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ؛

(ب) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية .

إعداد اتفاقية دولية بشأن المبادىء المنظّمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزي المباشر : تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير اللجنة السياسية الخاصة ١٣٠٧

البند ٦٣ من جدول الأعمال :

الدراسة الاستعراضية الشاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم

تقرير اللجنة السياسية الخاصة ١٣٠٧

البند ١٢٧ من جدول الأعمال :

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ١٣٠٨

البند ١٣٧ من جدول الأعمال :

التمثيل المنصف في لجنة القانون الدولي وتوسيع عضويتها ١٣١٨

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البندان ٦١ و ٦٢ من جدول الأعمال

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية :

(أ) تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ؛

(ب) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

إعداد اتفاقية دولية بشأن المبادىء المنظّمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الارسال التلفزي المباشر : تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير اللجنة السياسية الخاصة *A/36/657* و *Corr.1*

البند ٦٣ من جدول الأعمال

الدراسة الاستعراضية الشاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم

تقرير اللجنة السياسية الخاصة *(A/36/690)*

١ ـ **السيد رادوكوف** (بلغاريا) (مقرر اللجنة السياسية الخاصة) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يشرفني أن أتقدم الى الجمعية العامة بتقريرين للجنة السياسية الخاصة لمناقشتهما بعد ظهر اليوم .

٢ ـ التقرير الأول المطروح الآن أمام الجمعية [*A/36/657* و*Corr.1*] ، ويتعلق بالبندين ٦١ و ٦٢ من جدول الأعمال اللذين بحثتهما اللجنة في آن واحد . لقد كرست اللجنة ستة اجتماعات لمناقشة هذه المسائل واستمعت الى اكثر من خمسين متحدثا أثناء المناقشة العامة الخاصة بها . وهناك مشروعا قرارين قدمهما ممثل النمسا ، واعتمدتهما اللجنة دون تصويت . ويرد مشروعا القرارين في الفقرة ١٠ (و) من تقرير اللجنة . وانني أوصي بهما الجمعية العامة لاعتمادهما .

٣ ـ أما التقرير الثاني الذي يشرفني أن أقدمه بعد ظهر اليوم ، فيتعلق بالبند ٦٣ من جدول الأعمال [*A/36/690*] ، وقد خصصت اللجنة السياسية الخاصة أربعة من اجتماعاتها لهذا البند وشارك حوالي ٣٠ وفدا في المناقشة . وهنا أيضا فان مشروع القرار الذي قدمه رئيس اللجنة الى اللجنة للنظر فيه نتيجة للمشاورات غير الرسمية ، فقد تم اعتماده دون تصويت . ان نص مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة الجمعية العامة ، وارد في

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٦ من التقرير .

عملا بأحكام المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقريري اللجنة السياسية الخاصة .

٤ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة السياسية الخاصة كانت واضحة في اللجنة وانعكست في الوثائق الرسمية ذات الصلة .

٥ ـ وأود أن أذكر السادة الأعضاء أنه بموجب المقرر ٤٠١/٣٤ فقد وافقت الجمعية على أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليل توصيتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة . وأود أيضا أن أذكر السادة الأعضاء بأنه طبقا للمقرر ذاته تحدد مدة تعليل التصويت بعشر دقائق وأن تفعل الوفود ذلك من مقاعدها .

٦ ـ والآن أدعو الأعضاء الى الانتقال الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة حول البندين ٦١ و ٦٢ [*A/36/657 و Corr.1*] . ان الجمعية سوف تتخذ الآن مقررا بشأن مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١٠ (و) من تقريرها .

٧ ـ ولقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الأول المعنون « التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية » دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٥/٣٦) .

٨ ـ **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : كذلك اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار الثاني المعنون « مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية » دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٦/٣٦) .

٩ ـ **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ننتقل الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة عن البند ٦٣ من جدول الأعمال [*A/36/690*] .

١٠ ـ وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروع القرار المعنون « الدراسة الاستعراضية الشاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات » الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٦ من تقريرها . ولقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/٣٦) .

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية

١١ ـ **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أدعو صاحب السعادة نائب وزير خارجية سري لانكا والرئيس الحالي للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ليقدم مشروع القرار *A/36/L.17 و Add.1* .

١٢ ـ **السيد فرناندو** (سري لانكا) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أعرب في البداية عن بالغ سعادة وفد سري لانكا للاشتراك في هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، وتزداد سعادتي اذ أجد أن حكومة بلادي هي رئيس اللجنة السنوية الحالية .

١٣ ـ ونظرا لأن حكومة سري لانكا كانت واحدة من الدول السبع المؤسسة للجنة ، فانها خلال ربع القرن الماضي قد تمتعت بعلاقة وثيقة وفائدة متبادلة مع اللجنة ، وقد اشتركت بفعالية في جميع برامجها وأنشطتها . ولذلك فان وفد بلادي يشعر بأنه في موقف يسمح له بأن يتحدث مباشرة عن الاسهام القيم الذي قامت به اللجنة في مجال التطوير التدريجي والقانون الدولي وتدوينه .

١٤ ـ لقد أقيمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في عام ١٩٥٦ مثل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ، بغية تهيئة بلدان آسيا التي انبثقت عن فترة من الحكم الاستعماري بمؤسسة ـ اذا ما جاز لي أن أقول ذلك ـ خاصة بها يمكن استشارتها لتقديم المعونة والارشاد في أمور تتعلق بالقانون الدولي ذات أهمية خاصة لهذه البلدان في الفترة التي تلي الاستقلال مباشرة . ولذلك فمن المفهوم أن عمل اللجنة في سنواتها المبكرة قد تألف أساسا من اعداد دراسات حول موضوعات مثل المواطنة والجنسية وخلافة الدول ومعاملة الاجانب وعقود الامتياز وتنفيذ الاحكام الأجنبية والتحكيم وغير ذلك من الامور .

١٥ ـ وبعد ظهور البلدان الافريقية كبلدان حرة ومستقلة في نهاية الخمسينات والستينات من هذا القرن ، فلقد تشرفت اللجنة وقبلت في عضويتها العديد من البلدان الافريقية ، بحيث تكون هناك أجهزة استشارية تفي بمطامح شعوبها في عمليات التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه . ولقد أصبح للجنة اسمها الحالي ، اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية وهي تضم في الوقت الحالي العديد من الأعضاء الذين يصل عددهم الى ٤٠ عضوا يمثلون قطاعا كبيرا من بلدان آسيا وافريقيا .

١٦ ـ وبعد مقرر تم اتخاذه في الدورة السنوية للجنة التي عقدت في كولومبو عام ١٩٧٢ ـ وبالمناسبة فلقد تشرفت بحضور هذه الدورة كممثل لبلدي وكمحام ـ فان الدورات السنوية للجنة تحضرها الآن بلدان من أوروبا الغربية والشرقية وامريكا اللاتينية والمحيط الهادي ، وبذلك تزيد من فعالية دور اللجنة في التطوير التدريجي للقانون الدولي . ومن الامور المثيرة للارتياح أن نسجل أنه ليست عضوية اللجنة أو اللجنة نفسها قد بعدت عن الحقيقة التي تقول انه اذا ماكان القانون الدولي سوف يخدم كوسيلة لإحداث تغييرات في بنية النظام القانوني الدولي ، فمن الحتمي أن اهتمامات وآراء المجتمع الدولي بأسره ينبغي اعطاؤها الثقل والاعتبارات الملائمة . ان اشتراك البلدان المتقدمة النمو في مداولات اللجنة في دورتها السنوية ، قد يسّر البحث عن اتفاق الرأي في ما يتعلق بالتوصل الى المبادىء الخاصة بالقانون الدولي ، كما يتضح بجلاء في عمل اللجنة خاصة فيما يتعلق بقانون المعاهدات وقانون البحار . ولقد قامت اللجنة باسهام له مغزاه في تطوير فرع جديد من القانون الدولي يتعلق بحقوق واستغلال الموارد البحرية في المنطقة الاقتصادية البحرية ، يستحق كل الثناء .

Digitized by UNOG Library

١٧ ـ وبعد ان أسهمت بطريقتها الخاصة في تطوير القواعد القانونية الدولية المتعلقة التي تحت سيطرة البلدان بالنسبة للموارد في المناطق البحرية ، فقد حاولت اللجنة التوصل الى وسائل وطرق تساعد البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على أن تنفذ بفعالية الحقوق الجديدة التي حصلت عليها من خلال تطوير هذا الفرع من القانون الدولي . ولذلك فلقد أولت اللجنة اهتمامها الآن لتطوير أجهزة اقليمية لمراقبة ومنع التلوث البحري وتحقيق أقصى استخدام للمصايد الخاصة بالاسماك والموارد الأخرى في المناطق الاقتصادية الخالصة . ولقد قامت اللجنة أيضا في الأعوام الاخيرة باعطاء أولوية قصوى لاقامة مؤسسات اقليمية ، وذلك لتسوية المنازعات الدولية التجارية ، كما أقامت مراكز اقليمية لتسوية المنازعات التجارية ، كما أقامت مراكز اقليمية لتسوية المنازعات التجارية في كوالالمبور وفي القاهرة ، وتنوي اقامة مراكز مشابهة في غرب وشرق افريقيا بالمثل . ولقد دخل المركزان المقامان حاليا في ترتيبات مع المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار التابع للبنك الدولي بغية تمكين دول المنطقة من ان تلجا الى هذه المراكز لتسوية منازعات الاستثمار تحت رعاية المركز التابع للبنك الدولي .

١٨ ـ ويشعر وفد بلادي بارتياح خاص اذ يحيط علما بأن الدورة السنوية الثانية والعشرين للجنة ، التي عقدت في كولومبو في الفترة من ٢٤ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨١ ، بعد اقتراح من حكومة بلادي ، قد اتخذت مقررا يقضي بأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للجنة ينبغي أن يدرج كبند في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ويفخر وفد بلادي كل الفخر لأنه قد اشترك بفعالية في جميع أنشطة هذه اللجنة خلال ربع القرن الماضي ، ويتطلع الى المزيد من تعزيز التعاون الوثيق المتبادل الفائدة مع اللجنة في المستقبل . ونحن على ثقة من ان اللجنة سوف تلعب دورا أكثر فعالية في تطوير المبادىء القانونية التي تعكس مطامح الشعوب في البلدان النامية في آسيا وفي أفريقيا خلال السنوات القادمة .

١٩ ـ ويشرف وفد بلادي ان يعرض مشروع القرار *A/36/L.17 و Add.1* بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بالنيابة عن مقدميه .

٢٠ ـ **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار *A/36/L.17 و Add.1* الذي عرض توا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٦/٣٨) .

٢١ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أضم صوتي الى القرار الذى اتخذ توا ، أتوجه الى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بتمنياتي الطيبة باسهام مستمر وبناء في ميدان القانون . وكما رأيتم في المذكرة التفسيرية [*انظر A/36/191 و Add.1 و2*] ، فلقد انشئت هذه اللجنة نتيجة للمؤتمر الآسيوي الافريقي الذي عقد في باندونغ في عام ١٩٥٥ . ومنذ ذلك الوقت أسهمت اسهاما بارزا في ميدان التوفيق بين الآراء الاقاليمية والوطنية في اطار القانون الدولي وتدوينه ، وخاصة في مجالات قانون البحار والقانون التجاري الدولي .

٢٢ ـ وكما يعلم الأعضاء ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ ، فان اللجنة قد أعطيت مركز المراقب لدى الأمم المتحدة . ونتيجة للمقرر الذي اتخذ منذ قليل ، فاننا نتطلع الى تعاون مستمر وبناء بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

٢٣ ـ أعطي الكلمة الآن للأمين العام .

٢٤ ـ **الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : السيد الرئيس ، انني أتوجه اليكم بالشكر ، اذ أتحتم لي الفرصة لكي أتوجه بتهنئتي الحارة الى أعضاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية التي احتفلت مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشائها . وانه من الملائم تماما ان هذه العلامة الهامة على طريق تاريخ اللجنة ، يحتفل بها من جانب الجمعية العامة .

٢٥ ـ ان هذه اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر باندونغ التاريخي ، كما أعلنتم أنتم سيدي الرئيس منذ قليل وبحق ، قد أثبتت أنها محفل هام للتشاور الافريقي الآسيوي والتعاون بين القارتين في الميدان القانوني . كذلك ، فانها كانت قناة لنقل المعرفة بشأن التقاليد القانونية الوافرة في آسيا وافريقيا الى مناطق العالم الأخرى . وعلى مر السنين ، وجهت هذه اللجنة أنشطتها نحو إكمال عمل الأمم المتحدة في ميادين كثيرة . وما يشعرنا بالارتياح ، هو أنها أقامت علاقات وثيقة مع الأجهزة القانونية في الأمم المتحدة وبصفة خاصة مع لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وفضلا عن ذلك ، فان اللجنة قد أسهمت اسهاما هائلا في الاتفاقيات العديدة متعددة الأطراف وفي الصكوك القانونية الدولية الأخرى التي تغطي مجالات كثيرة من القانون الدولي العام والخاص . وبحكم هيبتها ومكانتها وتأثيرها ، فلقد لعبت دورا كبيرة في تسهيل الاعتماد والتصديق على تلك الصكوك من جانب بلدان افريقية وآسيوية . ولقد ساعد ذلك كثيرا في دعم التطوير والقبول الأوسع نطاقا للقانون الدولي في العلاقات فيما بين الدول .

٢٦ ـ ان منح مركز المراقب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية من جانب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، يعكس رسميا اعتراف الأمم المتحدة بدور اللجنة البناء .

٢٧ ـ وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري العميق للنتائج الطيبة التي أحرزتها اللجنة والتي تبشر بالخير لأعمالها في السنوات المقبلة . وأنني على ثقة من أن اللجنة سوف تواصل تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة وسوف تحاول باخلاص انشاء نظام عالمي أكثر عدلا يقوم على أساس المبادىء المعترف بها عالميا للقانون الدولي .

٢٨ ـ **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أعطي الكلمة لممثل الهند ، وهو البلد الذي يستضيف اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

٢٩ ـ **السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : كممثل للبلد المضيف للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، فانه ليشرفني ويسعدني أن أتحدث في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء هذه اللجنة وأعرب عن ارتياحي لأن القرار ٣٥/٣٦ في هذا الشأن ، والذي شارك في تقديم نصه ما يزيد عن خمس وعشرين دولة عضوا في الأمم المتحدة بما فيها الهند ، قد إعتمدته الجمعية العامة منذ قليل بتوافق الآراء . ان الهدف الأساسي لهذا القرار ، هو التذكير بالاسهام الكبير الذي قامت به هذه اللجنة تعزيزا للتضامن فيما بين الدول الآسيوية والافريقية والتطوير التدريجي للقانون الدولي الذي يهم ليس فقط الدول الأعضاء في اللجنة بل جميع دول العالم . كذلك فان اللجنة قد عززت ودعمت التعاون القائم فيما بين هذه الدول وبين الأمم المتحدة في ميادين الجهود المشتركة .

٣٠ ـ ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية قد

Digitized by UNOG Library

تم انشاؤها في عام ١٩٥٦ نتيجة لمؤتمر باندونغ . وكان أعضاؤها الأصليون سبع دول فقط وهي : بورما واندونيسيا والعراق واليابان وسري لانكا وسوريا والهند . وبمرور الوقت ، أصبحت محفلا كبيرا للتشاور والتعاون فيما بين الدول الأعضاء من قارتي آسيا وافريقيا . وفي عام ١٩٨١ ، وصل عدد أعضاء اللجنة الى أربعين دولة . وبالاضافة الى ذلك ، فان الدورات العادية للجنة يحضرها عدد متزايد من الوفود التي تحضر بصفة المراقب وتمثل الحكومات والمنظمات الدولية من جميع أجزاء العالم .

٣١ ـ كذلك فان اللجنة قد عززت البحث الفعّال من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالجوانب المختلفة للقانون الدولي ، وقدمت لهذه الدول الوثائق والمواد اللازمة ، ووضعت توصيات وقواعد يمكن أن تكون خطوطا مرشدة وأن توفر اطارا قانونيا لحسم المشكلات فيما بينها فضلا عن تعزيز التعاون بينها أيضا . وعلى وجه التحديد ، فان اللجنة قد طورت سلسلة من التوصيات حول قانون العلاقات الاقتصادية الدولية بما في ذلك القانون التجاري الدولي ، وأعدت قواعد نموذجية للتحكيم والتوفيق ، كما أعدت عقودا نموذجية للسلع والأجهزة التي يجري تصديرها أو استيرادها من جانب الدول النامية ، وأنشأت مراكز اقليمية لتسوية المنازعات التجارية . كذلك فان اللجنة قد ساعدت الدول الأعضاء في ميادين القانون المتصلة بالعلاقات القنصلية والدبلوماسية وقانون المعاهدات وقانون البحار فضلا عن أمور أخرى مثل القانون المتعلق بالبعثات الخاصة وخلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات والقانون الانساني وقانون البيئة .

٣٢ ـ ولعل أهم اسهام قامت به اللجنة كان في ميدان قانون المعاهدات وقانون البحار . وواقع الأمر ، أن بروز مفهوم المناطق الاقتصادية الخالصة وتعزيز مفهوم الدولة الأرخبيلية ، يرجعان كثيرا في نشأتهما الى المناقشات التي دارت في اللجنة فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ . ان برنامجها الحالي والمقبل يركز على تعزيز قانون العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣٣ ـ وهكذا فانه مما أشعر اللجنة بالارتياح وكذلك الدول الأعضاء فيها ، عندما رأت الأمم المتحدة من المناسب في عام ١٩٨٠ أن تعطيها مركز المراقب . ان هذا لن يرقى فقط الى الاعتراف بالاسهام الكبير من جانب اللجنة في ميادين الجهود المشتركة ، وأقصد بها القانون الدولي بما في ذلك القانون التجاري الدولي وقانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانما الى الاعتراف أيضا بجهودها لتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وباعتماد القرار الحالي ، فان التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية سوف يزداد في جميع هذه الميادين كما أن أهداف الأمم المتحدة ومصالح التعاون الاقليمي سوف تتعزز وتزداد .

٣٤ ـ وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد اشادة خاصة بالاسهام الكبير للسيد ب . سين الأمين العام البارز للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، لاخلاصه وكفاءته اللذين بنى بهما هذه اللجنة ووصل بها الى وضعها الحالي .

٣٥ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل بنن ، الذي سوف يتحدث باسم مجموعة الدول الافريقية .

٣٦ ـ **السيد جونسون (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : في هذا اليوم الخالد الذي نحتفل فيه بمرور خمسة وعشرين عاما على انشاء اللجنة الاستشارية الآسيوية ـ الافريقية ، يشرفني ويسرني في الوقت ذاته أن أتحدث من فوق هذا المنبر باعتباري رئيسا لمجموعة الدول الافريقية في الأمم المتحدة للاشادة بمؤسسي اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية التي تعتبر مثالا حسنا للتعاون والتضامن في مجال القانون الدولي .

٣٧ ـ ولهذا السبب أود قبل كل شيء أن أهنىء تهنئة حارة جميع البلدان وبالتحديد بورما واندونيسيا والعراق واليابان وسري لانكا وسوريا ، وهي البلدان التي أخذت زمام المبادرة لعقد المؤتمر الأسيوي الافريقي في باندونغ وهي المدينة التاريخية التي تعتبر مهد ورمز حركة عدم الانحياز العظيمة . ولقد كان هذا المؤتمر الذي أنشأ في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٦ اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية التي نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاما على انشائها اليوم الموافق ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨١ . وفي رأيي المتواضع أنه لا حاجة بنا الى القول هنا ان أماني المؤسسين قد تحققت وان الأهداف التي رموا اليها عند انشاء هذه اللجنة قد تحققت في معظمها .

٣٨ ـ والآن وبعد مرور خمسة وعشرين عاما ، فان اللجنة التي كانت تضم سبعة أعضاء فقط عند انشائها أصبحت تضم الآن أربعين عضوا من الدول الأعضاء ومن بينها بعض الدول ذات الأهمية وجميعها من آسيا وافريقيا . لقد عملت اللجنة بجد لكي تترجم الى الواقع الأهداف التي حددت لها عند انشائها . وهكذا وبينما تلعب اللجنة دورها كجهاز استشاري في مجال التعاون القانوني لصالح الدول الأعضاء ، فقد عقدت اجتماعات تناولت موضوعات قانونية هامة اشترك فيها عدد كبير من الوفود من البلدان غير الأعضاء والمنظمات الدولية .

٣٩ ـ ومن خلال ديناميتها ، فان اللجنة قد نجحت في ارساء تعاون مثمر مع الأمم المتحدة التي منحتها في عام ١٩٨٠ مركز المراقب .

٤٠ ـ وأخيرا لن أنهي كلمتي دون أن أعبر عن الدور الحاسم الذي لعبته هذه اللجنة التي نشأت في اطار روح مؤتمر باندونغ وهي الروح التي تمثل نهضة شعوب آسيا وافريقيا من أجل تطوير نظام قانوني دولي جديد لصالح البشرية ككل ولصالح شعوب آسيا وافريقيا بالذات التي تسعى الى اقامة نظام دولي جديد يعتبر الضمان الوحيد لتحقيق السلم والأمن الحقيقيين في العالم .

٤١ ـ وأخيرا ، فانني أعرب عن امنياتي في أن تحقق هذه اللجنة المزيد من الانتصارات في تحقيق رسالتها النبيلة لخدمة شعوب آسيا وافريقيا . فلنستعد للثورة وليستمر الكفاح .

٤٢ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعطي الكلمة لممثل باكستان الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

٤٣ ـ **السيد نايق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يسعدني أعظم سعادة أن أقدم باسم الدول الأعضاء الآسيوية وباسم وفد باكستان أخلص تهانينا وأطيب أمانينا الى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها .

٤٤ ـ لقد اقيمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في عام ١٩٥٦ في أعقاب مؤتمر باندونغ التاريخي كمنظمة استشارية بين الأمم الافريقية والآسيوية في مجال القانون الدولي ، وقد أصبحت الآن محفلا هاما للتفاعل بين الدول في القارتين المعنيتين

Digitized by UNOG Library

بشأن قضايا دولية أساسية لا تتناول القانون الدولي بجميع جوانبه فحسب بل وأيضا المجالات الأوسع للتعاون الاقتصادي والتجارة .

٤٥ ـ ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، قد سجلت اسهاما كبيرا على مدى ربع القرن الاخير في صياغة اتفاقيات دولية بشأن العلاقات الدبلوماسية وقانون المعاهدات . ان اسهامها في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، قد تم الاعتراف به بشكل واسع النطاق . وهي تقوم في الوقت الحالي وبشكل مستمر بتوضيح مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة وتسوية المنازعات في المعاملات الاقتصادية وحماية البيئة . ولقد اشتركت اللجنة في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى وساعدت بشكل ايجابي في تحقيق أهدافها ومقاصدها . وادراكا لهذا الدور ، فان الجمعية العامة قد قررت في دورتها الخامسة والثلاثين ان تمنح مركز المراقب الدائم للجنة .

٤٦ ـ ان أحد الجوانب الفائقة الأهمية لأعمال اللجنة ، يتمثل في مساعدة البلدان الافريقية والآسيوية في الاعداد للمؤتمرات الدولية الأساسية التي تؤثر على الحقوق والالتزامات القانونية والقضائية للدول . كما أنها قد خدمت كمحفل للحوار غير الرسمي بين البلدان النامية في قارتي آسيا وافريقيا من ناحية وبين البلدان الصناعية من ناحية أخرى . وقد أعدت اللجنة نصوصا للتشريع النموذجي والاتفاقات الثنائية النموذجية التي تستهدف ضمان مصالح الدول فرادى وكذلك مصالح بلدان افريقيا وآسيا ككل . وكان هذا الجانب من عمل اللجنة ذا مغزى خاص بالنسبة للدول المستقلة حديثا في القارتين المذكورتين في مجال التجارة والتحكيم في المنازعات التجارية وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والتعاون في مجال النقل البحري .

٤٧ ـ ان انجازات اللجنة في الخمسة والعشرين عاما الماضية ، تعتبر مصدرا للارتياح العميق بالنسبة للدول الآسيوية الاعضاء في الأمم المتحدة . وانني أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقدير الدول الآسيوية الاعضاء للسيد سين الأمين العام للجنة لجهوده وصفاته الشخصية التي جعلت من اللجنة هيئة ذات نفوذ وفاعلية . ونحن على ثقة من ان اللجنة سوف تستمر في أداء عملها القيّم بقوة وحماس ، ونتمنى لها كل نجاح في مساعيها المقبلة ونؤكد لها تعاون دول المنطقة الآسيوية المستمر .

٤٨ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعطي الكلمة للسيد مندوب بولندا الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

٤٩ ـ **السيد ميكيفيتش** (بولندا) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : انني أذ أتحدث بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، فانه يسعدني كثيرا أن أضم صوتي الى أصوات الزملاء الآخرين معربا عن تهانينا المخلصة للجنة القانونية الاستشارية الآسيوية ـ الافريقية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشائها .

٥٠ ـ لقد أنشئت هذه اللجنة بناء على مبادرة من رئيس وزراء الهند السيد نهرو في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٦ في أعقاب مؤتمر باندونغ التاريخي عام ١٩٥٥ ، ولقد كانت هذه اللجنة أحد إنجازات هذا المؤتمر . ان الأغراض الرئيسية للجنة هي الاسهام في تعزيز السلم العالمي وتعزيز امكانية التعاون الدولي الشامل وتشجيع التقدم من خلال القانون ، وجميعها أمور عميقة الجذور في المبادىء العشرة الشهيرة لباندونغ . ان هذه الأهداف تتفق تماما مع الأهداف التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال ميثاقها .

٥١ ـ ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، وهي تعكس حاجات حقيقة لبلدان آسيا وافريقيا ، قد اختارت على نحو سليم لبحثها قضايا بالغة الأهمية تتعلق بالعلاقات الدولية المعاصرة والقانون الدولي .

٥٢ ـ ومن بين القضايا التي تعالجها اللجنة ، ليس هناك فحسب مسائل قانونية مثل الامتيازات والحصانات الدبلوماسية وازدواج الجنسية ومعاملة الأجانب والاجراءات القضائية واجراءات التحكيم وقانون البحار والانهار الدولية ، بل هناك أيضا مسائل اقتصادية وسياسية هامة مثل قانونية التجارب النووية وتطوير المناطق الاقتصادية والتعاون الاقليمي أو دون الاقليمي في ميدان التصنيع واعداد اتفاقات نموذجية للمشروعات المشتركة أو نقل التكنولوجيا . ولسنا بحاجة الى أن نؤكد على الأهمية الحيوية لهذه المسائل بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الآسيوية والافريقية .

٥٣ ـ ونلاحظ مع الارتياح التعاون الجيد والمثمر بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية وبين لجنة القانون الدولي وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى . وتسهيلا وتطويرا لهذا التعاون ، فان الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، قد منحت مركز المراقب لهذه اللجنة الاستشارية القانونية .

٥٤ ـ ونحن نؤمن بأن النشاط البنّاء للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، طيب حتى الآن ويعد فألا حسنا بالنسبة لنجاحها في المستقبل .

٥٥ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعطي الكلمة للسيد ممثل فنلندا الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

٥٦ ـ **السيد باستينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان هذا الاجتماع للجمعية العامة ، يعقد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية . وهو تاريخ هام حقا ليس فقط بالنسبة للجنة ذاتها وانما أيضا بالنسبة الى المجتمع الدولي بأسره . ونيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، فانني أود أن أنقل تمنياتنا الطيبة الى هذه اللجنة .

٥٧ ـ ان أساس الادارة السليمة للعلاقات بين الأمم ، هو قاعدة من قواعد القانون . ان هذه القاعدة لابد وان تحترمها كل دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة منحازة أو غير منحازة أو محايدة بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو نظامها السياسي أو مرحلة نموها الاقتصادي أو نظامها القانوني . على أن القاعدة القانونية بحاجة الى صكوك لتدوينها وتطويرها وبحاجة الى اداة لتحقيق ذلك . ومن هنا فان اللجنة ، بوصفها تلك الاداة قد لعبت دورا حاسما فيما يتعلق بالدول الآسيوية والافريقية .

٥٨ ـ ولكن أهمية اللجنة تتجاوز عضويتها ، ومن السهل ان نرى ذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بالعمل الخاص بقانون البحار ، ذلك ان اللجنة قد أكدت بشكل خاص على هذا المجال الهام من مجالات القانون والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمسائل التنمية الاقتصادية العالمية . ونحن جميعا ندرك تماما العمل الكفء الذي قامت به اللجنة في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

٥٩ ـ على أن اللجنة كانت أيضا نشطة في مجالات أخرى من مجالات القانون . ان دورها في التطوير الشامل وتدوين القانون الدولي ، قد ازداد أهمية . وخلال السنوات القليلة الماضية أصبحت اللجنة محفلا معترفا به عموما ، من محافل الخبرة القانونية ، ويزداد نفوذها على الصعيد العالمي . ان هذا الدور الخاص للجنة ، قد اعترف به المجتمع الدولي خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة عندما منحت اللجنة مركز المراقب الدائم في المنظمة . ان هذا الاجراء يجب أن يكون له دوره الهام في مزيد من التطوير لعلاقات اللجنة بالأمم المتحدة . ان اللجنة تعمل بالفعل على نحو وثيق مع لجنة القانون الدولي ، وكان هذا التعاون من بين الأهداف الأساسية للجنة .

٦٠ ـ ان هذه اللجنة قد وجهت أيضا دعوات الى وفود من خارج المنطقة الآسيوية ـ الافريقية بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للاشتراك كمراقبين في اجتماعات اللجنة ، وهي فرصة كانت مفيدة للغاية .

٦١ ـ ويسعدني بصفة خاصة كممثل فنلندا التي شاركت مشاركة مطوّلة في هذا الصدد ، أن أشيد نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول اخرى باللجنة في احتفالها بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشائها . ونحن على ثقة من أنه في السنوات القادمة فان اللجنة سوف تعزز تعاونها فيما بين الدول بالنسبة الى تطوير القواعد القانونية الاقليمية والعالمية لصالح المجتمع الدولي ككل ولصالح حكم القانون بين الدول .

٦٢ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعطي الكلمة للسيد ممثل المكسيك الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية .

٦٣ ـ **السيد مونيوس ليدو** (المكسيك) **(ترجمة شفوية عن الاسبانية)** : بوصفي رئيساً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أود أن أنقل أخلص تهاني المجموعة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على انشائها .

٦٤ ـ وهذه اللجنة هي ثمرة مؤتمر باندونغ التاريخي لعام ١٩٥٥ ، وقد قامت اللجنة بمجموعة كبيرة من النشاطات منها الدراسة وتقديم المشورة في مجال القانون الدولي وتعزيز التعاون بين البلدان النامية والكفاح من أجل اقرار نظام اقتصادي دولي جديد .

٦٥ ـ ان العلاقات بين اللجنة وبين أجهزة الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية قد مكّنت هذه اللجنة من أن تحصل على خبرة كبيرة عرفت كيف تستخدمها بطريقة مثالية لخدمة الأهداف والمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٦٦ ـ ان العمل الذي حققته هذه اللجنة في المجال الدولي يعكس بطريقة واضحة التقليد الحازم للبلدان النامية ، أي احترام القانون . ان احترام القانون هو الضمان للسلام الدائم وهو خير وسيلة أتيحت لنا للدفاع عن مصالح البلدان الضعيفة والحد من سوء استغلال الدول الكبيرة التي تلجأ الى الارهاب والضغط والقوة .

٦٧ ـ ان المهام التي تقع على عاتق منظمات مثل هذه اللجنة مهام ضخمة . وحيث أن تضامن الدول النامية أساسي منذ أن عرفنا أن أصلها التاريخي مشترك وأن القضايا التي تدافع عنها متشابهة ، فانه حقيقي أيضا أن الروابط بيننا من الناحية العملية مازالت ضعيفة حتى الآن . وهكذا فان عمل هذه اللجنة هو حقيقة جزء من اطار العلاقات بين دول الجنوب ، التي نود تعزيزها .

٦٨ ـ وباسم منطقة أمريكا اللاتينية ، أود أن أعرب أن هدف بلادنا هو تقوية علاقاتنا مع اللجنة وأن ندعوها بطريقة ودية الى أن توسع أنشطتها في المستقبل القريب لتمتد الى منطقة أمريكا اللاتينية .

٦٩ ـ لقد مضى وقت طويل منذ مؤتمر باندونغ ، ومنذ ذلك الوقت فان روابط التضامن بين مختلف الأقاليم في العالم الثالث قد زادت بصورة كبيرة ، ففي عصرنا هذا ليس هناك من سبب يدعو الى التفرّد ان ما يهم شعوب افريقيا وآسيا يؤثر على مصير بلدان أمريكا اللاتينية .

٧٠ ـ ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر بطريقة واضحة وبكل صراحة رغبتنا في تعميق العلاقات التي تربط بيننا وبين بلدان آسيا وافريقيا . وسواء كان ذلك داخل مجموعة الـ ٧٧ أو حركة عدم الانحياز ، أو من خلال المواقف التي نتخذها على المستوى الدولي فمن الواضح أن هناك حقيقة سياسية جديدة تتمثل في ظهور العالم الثالث ككيان سياسي منظم ومتحد .

٧١ ـ وليس هناك أي ظرف عابر يمكن أن يسيء أو يقلل من درجة الوحدة بين البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ان هذا التحالف التاريخي يحقق غرضا هيكليا وينبعث من رؤية الماضي والمستقبل الذي نشترك فيه جميعا . ان العالم الثالث قد تحمل مسؤولية تغيير العلاقات الدولية التي تقوم على السيطرة والاستغلال وعدم المساواة ، وفي هذا الصدد فاننا نمثل ضمير الأمم المتحدة وطليعتها .

٧٢ ـ ان الدول الأعضاء في منطقة أمريكا اللاتينية يسعدها أن تهنىء ـ من خلالي ـ اللجنة على انجازاتها الهامة ، وترجو لها كل نجاح في المستقبل لصالح المبادىء التي نؤيدها والأهداف التي نسعى اليها .

٧٣ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للحديث نيابة عن مجموعة الدول العربية .

٧٤ ـ **السيد منصوري** (الجمهورية العربية السورية) : بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية ـ الافريقية والتي تحتفل الجمعية العامة اليوم بذكرى انشائها ، يسرني نيابة عن وفود مجموعة الدول العربية ، وكذلك نيابة عن وفد بلادي سوريا أن أحيي هذه الذكرى بالتقدير .

٧٥ ـ ان أهمية هذه اللجنة ترجع الى أنها منظمة دولية تضم تحت جناحيها القارتين العظيمتين آسيا وافريقيا ، ولاشك أن انشاء هذه اللجنة كان من معالم تاريخ التعاون الدولي والاقليمي بين هاتين القارتين . كما لا شك في أن أهمية هذه اللجنة قد ازدادت منذ تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة الذي يرجع الى عام ١٩٦٠ ، وقد نالت تبعا لهذا صفة المراقب في الأمم المتحدة .

٧٦ ـ لقد أثبتت هذه اللجنة عبر تاريخها مدى التعاون القائم بين دول آسيا وافريقيا في مجالات واسعة لخدمة قضايا العدل والقانون ، وقد ظهر نشاط هذه اللجنة في مسائل ذات صفة متعلقة بالقانون الدولي وقانون البحار ، واللاجئين ، والقانون التجاري الدولي ، والتعاون الاقتصادي ، والحصانات الدبلوماسية وغيرها من الأمور

Digitized by UNOG Library

العديدة التي كانت ولا زالت تطرح للمناقشة في اللجنة السادسة القانونية المنبثقة عن الجمعية العامة .

٧٧ ـ ان الدول العربية التي تنتمي الى القارتين افريقيا وآسيا تشارك في أنشطة هذه اللجنة بشكل جدي وفعّال وتتابع انجازاتها باهتمام وتأييد كبيرين .

٧٨ ـ ختاما ، نود أن نعبر عن أملنا في أن تكون هذه الذكرى بداية انطلاقة جديدة للجنة القانونية الاستشارية الافريقية ـ الآسيوية ، وذلك في فتح مزيد من مجالات التعاون الرحبة بين دول وشعوب آسيا وافريقيا ، واغناء القضايا والمسائل القانونية الدولية بمزيد من الانتاج الايجابي البناء .

٧٩ ـ **السيد كريستوفر** (الولايات المتحدة الامريكية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : تود الولايات المتحدة ، باعتبارها الدولة المضيفة للأمم المتحدة أن تضم صوتها للصوت العالمي الجماعي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

٨٠ ـ ان ديباجة الميثاق تؤكد بحق كهدف من الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة « ان نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي » . ان الاسهام في تحقيق هذا الهدف ، يسهم ايضا لصالحنا جميعا . ولذلك فانه من مصدر سعاتنا ، واكثر أهمية من ذلك ، امتناننا ، أن نعرب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية عن تهانينا بهذه المناسبة السعيدة .

٨١ ـ لقد أثرت اسهامات اللجنة على نحو هام ، عمل لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري بصفة خاصة وتنمية وتطوير القانون الدولي عموما .

٨٢ ـ وعن طريق العمل سويا في الأمم المتحدة لتعزيز القانون ، فاننا ننسق جهودنا ونوائم بينها لضمان السلم والعدل . ونحن نثني على اللجنة الاستشارية لالتزامها واسهاماتها في هذا المضمار .

٨٣ ـ ولقد جذب المتحدثون السابقون في جلسة بعد ظهر اليوم انتباهنا الى ذلك التاريخ الفعال لهذه اللجنة ، وتشارك الولايات المتحدة في هذه التحية بسرور عظيم . واننا نتطلع الى خمس وعشرين سنة من الاسهامات الايجابية من اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ومن التعاون مع اللجنة في جهدنا المشترك .

٨٤ ـ **السيد سوتشارتكول** (تايلند) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد طلب وفد بلادي الكلمة لكي يعرب عن تهانيه الحارة في هذه المناسبة السعيدة ألا وهي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

٨٥ ـ وانه من المناسب تماما أن يجري الاحتفال بهذه المناسبة وهي مولد منظمة دولية فريدة في اطار أسرة الأمم المتحدة . انها فريدة في حقيقة أن اللجنة لا تضم فقط دولا أعضاء من قارة واحدة أو منطقة واحدة ، ولكنها تضم دولا أعضاء من القارتين الآسيوية والافريقية معا .

٨٦ ـ وبهذه الروح ، فان وفد تايلند يرجو الجمعية العامة أن تتحمل لكي نتحدث بايجاز عن هذه اللجنة .

٨٧ ـ لقد أنشئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية أساسا نتيجة للمؤتمر الآسيوي الافريقي في باندونغ في عام ١٩٥٥ حيث تم التفكير في انشائها أساسا . ولقد عقد مؤتمر باندونغ لكي يبحث مشكلات ذات أهمية مشتركة بالنسبة لدول آسيا وافريقيا ولكي يناقش الأساليب التي تمكّن شعوب هذه البلدان من أن تحقق تعاونا أكبر في الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية .

٨٨ ـ ولقد اعتمد المؤتمر بيانا ختاميا[1] في الرابع والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٥٥ مكونا من سبعة أجزاء وهي : التعاون الاقتصادي ؛ والتعاون الثقافي ؛ وحقوق الانسان وحق تقرير المصير ؛ ومشكلات الشعوب التابعة ؛ والمشكلات الأخرى ؛ وتعزيز السلم والتعاون العالميين ؛ ومبادىء عشرة في الاعلان الخاص بتعزيز السلم والتعاون العالميين .

٨٩ ـ وقد يكون من المفيد أن نذكّر هنا بهذه المبادىء : احترام حقوق الانسان الأساسية ومقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛ احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول ؛ الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبالمساواة بين جميع الأمم صغيرها وكبيرها ؛ الامتناع عن التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . احترام حق كل أمة في أن تدافع عن نفسها منفردة أو مجتمعة بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة ؛ الامتناع عن استعمال ترتيبات الدفاع الجماعي لخدمة المصالح الخاصة لأي من الدول الكبرى والامتناع من جانب أية دولة عن ممارسة ضغوط على دول أخرى ؛ الإحجام عن أعمال العدوان أو التهديد به أو استعمال القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ؛ تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية مثل التفاوض والتحكيم والتوفيق أو التسوية القضائية والوسائل السلمية الأخرى التي يختارها الأطراف بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة ؛ تعزيز المصالح المشتركة والتعاون ؛ احترام العدالة والالتزامات الدولية .

٩٠ ـ ولقد أعلن المؤتمر ايمانه أيضا بأن التعاون الوثيق بموجب هذه المبادىء ، من شأنه أن يسهم اسهاما فعالا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، بينما التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من شأنه أن يساعد في تحقيق الازدهار والرخاء المشترك للجميع .

٩١ ـ وانه لما يشعرنا بالفخر والارتياح بعد ست وعشرين سنة أن نعرف أن الكثير من طموحات آسيا وافريقيا قد تحققت . ومع أن جميع الشعوب لم تتحرر تماما ، فان عدد الدول ذات السيادة في آسيا وافريقيا قد زاد من ٢٩ في عام ١٩٥٥ الى ما يقرب من مائة اليوم . والواقع أن عام ١٩٥٥ قد شهد انفجاراً هائلا في عدد الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة . ان التحرك نحو الاستقلال وعملية تصفية الاستعمار ، بدآ يحصلان على قوة دفع . وفي عام ١٩٦٠ ، فان الجمعية العامة قبلت مجموعة كبيرة من الأعضاء الجدد واعتمدت القرار الشهير ١٥١٤ (د ـ ١٥) الخاص بمنح الاستقلال الذي يستند في أساسه الى ما أعربت عنه آسيا وافريقيا من رغبات في باندونغ . ان مزيدا من الدول حديثة الاستقلال من آسيا وافريقيا ، قد قبلت في عضوية الأمم المتحدة في السنوات التي أعقبت ذلك .

٩٢ ـ ان المناقشات التي جرت في اللجنة السادسة بشأن مبادىء التعايش السلمي التي بدأت في عام ١٩٦٢ ، وقبل ذلك ، قد بلغت ذروتها باعتماد القرار ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) بشأن مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وهكذا فان المبادىء التي أعلنت قد عكست في

Digitized by UNOG Library

جوهرها المبادىء العشرة الخاصة بحسن الجوار والتعاون الودي لمؤتمر باندونغ الآسيوي الافريقي في عام ١٩٥٥ .

٩٣ ـ ان هذه ليست سوى أمثلة قليلة للمنجزات المحددة في ميادين التطور السياسي والقانوني لصالح البشرية والتي استلهمها الاعلان الآسيوي والافريقي لعام ١٩٥٥ .

٩٤ ـ وفي مجال التطور التدريجي وتدوين القانون الدولي والقانون التجاري الدولي ، يجري تحقيق تقدم من خلال جهود اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والأمم المتحدة ذاتها ، وذلك فيما يتعلق بقانون البحار الذي يجري استعراضه حاليا في مختلف الدوائر .

٩٥ ـ وفي جميع هذه الميادين للتطورات القانونية فان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، لم تتوقف مطلقا عن تقديم خدماتها من ناحية التشاور وصياغة السياسات والمبادىء من جانب الدول الآسيوية والافريقية الأعضاء في المؤتمرات الدولية ، وأيضا في مجال بحث واعتماد تشريعات داخلية إعدادا لاتفاقية جديدة أو تنفيذا للاتجاهات المتطورة في القانون العرفي الدولي .

٩٦ ـ لقد بدأت اللجنة عملها بعدد قليل من الأعضاء من آسيا وافريقيا .وأصبحت تايلند عضواً فيها في ١٩٦١ وحضرت الاجتماع الخامس الذي عقد في رانغون في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ . وكأول عضو ورئيس لوفد تايلند يحضر دورات اللجنة لسنوات عديدة منذ ١٩٦١ فقد أتيحت لي الفرصة كي أتقابل وأتناقش بحرية وصراحة لأول مرة بشأن المشكلات القانونية التي لها أهمية دولية واقليمية ووطنية .

٩٧ ـ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ تم ترشيح ممثل تايلند ليكون مراقبا رسميا لتمثيل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في الاجتماع الخامس للجنة القضائية للدول الامريكية في سان سلفادور . وفي عام ١٩٦٦ استضافت تايلند الدورة الثامنة للجنة في بانكوك .

٩٨ ـ وواصلت تايلند تعاونها الوثيق مع اللجنة ولا تزال تؤمن ايمانا راسخا بمثلها وتؤمن بهذه اللجنة وتؤيدها . والواقع أنه ليس من غير الطبيعي أن اللجنة قد نمت مع مرور الوقت في تعاون وثيق مع الأجهزة القانونية في الأمم المتحدة وبما ينسجم والعالم المعاصر الذي نعيش فيه .

٩٩ ـ وفي هذه المناسبة الخاصة ، مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة القانونية الاستشارية الآسيوية ـ الافريقية ، فان وفد تايلند يتوجه بتحياته وتهانيه الحارة الى اللجنة ومن خلال أمينها العام القدير الى جميع أعضائها في الحاضر وفي الماضي وفي المستقبل . ونحن نرجو من اللجنة أن تواصل بشكل مثمر التعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة في جميع المجالات ذات الصلة . كما نرجو أن تحقق المزيد من النجاح في عملها وأيضا في تعاونها البناء مع الهيئات الاقليمية والدولية الأخرى من أجل السلم والتقدم وازدهار البشرية .

١٠٠ ـ **السيد نيسيبوري** (اليابان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان حكومة اليابان ، كعضو مؤسس ، يسعدها أيما سعادة أن تشارك الأصدقاء من جميع أنحاء العالم الاحتفال اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

١٠١ ـ ان اللجنة التي شُكّلت بسبعة أعضاء فقط في عام ١٩٥٦ لدراسة الموضوعات التقنية القانونية المشتركة لآسيا وافريقيا ، قد زادت عضويتها بشكل كبير حتى أصبحت تتألف من أربعين دولة من قارتين . ان مثل ذلك النمو انما يعكس بجلاء روح التعاون بين أعضاء اللجنة والجهود الدؤوبة التي لا تكل لأمانتها . ان حكومة بلادي تود أن تشيد بشكل خاص بالسيد ب . سين الذي خدم باخلاص كأمين عام لها منذ انشائها من ربع قرن مضى . ان التطور المضطرد للجنة يرجع الى حد كبير للحماس الذي لا يفتر للسيد سين وقيادته الهادفة . ان تفانيه في عمل اللجنة ، كان مصدر تشجيع لجميع أعضائها .

١٠٢ ـ ومن أجل تهيئة محفل للتبادل الحر في وجهات النظر ومناقشة المشاكل القانونية المشتركة بين الخبراء من بلدان آسيا وافريقيا ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، فقد قامت اللجنة باسهام هام في تعميق التفاهم وتعزيز العلاقات الودية بين الدول في المنطقتين . ولكن ليست دول افريقيا وآسيا هي التي استفادت من أنشطة اللجنة فحسب ، بل أنني واثق من أن من يجتمعون اليوم هنا يتفقون تماما على أنه من خلال تعاونها مع الأجهزة والمؤتمرات المختلفة للأمم المتحدة فان اللجنة قد أسهمت في تعزيز سلم ورخاء المجتمع الدولي . ان اللجنة قد طورت علاقات التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة مثل لجنة القانون الدولي والمؤتمر الخاص بقانون البحار ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وهكذا ، فان حكومة بلادي قد شعرت بارتياح في العام الماضي عندما منحت الأمم المتحدة بتوافق الآراء مركز المراقب للجنة .

١٠٣ ـ ان حكومة بلادي تعترف بأن أنشطة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية قد عززت بشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على تحقيق هدف تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادىء العدل والقانون الدولي . ولدينا اقتناع راسخ بأن اللجنة سوف يكون لها دور لا غنى عنه تلعبه في المستقبل ، ولذلك فنحن نرحب بالعلاقات التي يتم تعميقها باضطراد للتعاون بين اللجنة وبين المنظمة الدولية .

١٠٤ ـ وفي الختام ، فان بلادي يحدوها الأمل الصادق في أن اللجنة سوف تستمر في عملها القيّم كجهاز استشاري للخبراء القانونيين وكمحفل لتبادل الآراء والمعلومات بشأن الشؤون القانونية ذات الاهتمام المشترك وفقا لأغراضها التي حددت إبان انشائها منذ خمسة وعشرين عاما مضت . ويسعدني أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على عزم حكومتي على التعاون بأفضل ما لديها من امكانات مع الأنشطة المستمرة لهذه اللجنة الهامة .

١٠٥ ـ **السيد عبد المجيد** (مصر) بسم الله الرحمن الرحيم ، انه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليوم في هذه المناسبة السعيدة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة ـ تمثيلا لجميع دول العالم ـ بمرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية . لقد كانت هذه اللجنة ثمرة طيبة لأعمال المؤتمر الآسيوي الافريقي الذي عقد في باندونغ في نيسان/أبريل ١٩٥٥ والذي كان من العلامات الرئيسية على طريق عدم الانحياز والحياد الايجابي . لقد قامت مصر بدور رئيسي في هذا المؤتمر ، وكانت مشاركتها التاريخية فيه من عوامل نجاحه ، وما انتهى اليه من نتائج بالغة الأهمية في مجال العلاقات الدولية المعاصرة .

١٠٦ ـ انني سأعمل على أن يكون خطابي هذا مختصرا غاية

Digitized by UNOG Library

الاختصار خاصة بعد البيانات المفصلة التي ألقاها السادة الذين سبقوني في بياناتهم ، ولا أرى لزوما للتعرض للخلفية التاريخية لقيام اللجنة وكيف ازدهرت نشاطاتها . انه يكفيني هنا أن أنوه بمدى اتساع عضوية اللجنة ، فقد بدأت بعضوية محدودة ـ سبع دول فقط ـ والآن يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها أربعين دولة . وهذا يوضح مدى نجاح اللجنة في أعمالها وبالتالي ما تلقاه من تقدير وأهمية من مجتمع القارتين آسيا وافريقيا .

١٠٧ ـ لقد انعكست أهمية اللجنة على المجتمع الدولي ككل من خلال الدور النشط الذي تقوم به اللجنة في العديد من المجالات ومن خلال ما قامت وتقوم به من دراسات وأبحاث وأوراق عمل ومشاورات ، يضاف الى ذلك تعاونها البناء والمستمر مع الاجهزة الدولية المعنية ذات الصلة بمجالات عمل اللجنة ، وسواء في اطار أسرة الأمم المتحدة ومنظماتها أو خارج هذا النطاق .

١٠٨ ـ لقد كان رمزا لما تحظى به اللجنة من تقدير عالمي أن أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخامسة والثلاثين منح مركز المراقب الدائم للجنة لدى الجمعية العامة .

١٠٩ ـ ان الكثير من مجالات القانون الدولي المعاصر تعتبر مجالا طيبا للتعاون بين اللجنة وبين الهيئات القانونية المتخصصة ، ومن ذلك وعلى سبيل المثال الجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والوسائل التطبيقية اللازمة لتنفيذ مثل هذه النظريات . ويضاف الى ذلك مجالات التعاون الصناعي ، والتعاون الاقتصادي ، ودراسة الوسائل والأدوات القانونية المناسبة لتحقيق التعاون في هذه المجالات على أفضل وجه .

١١٠ ـ هذا ، ومن الجدير بالذكر ، أن بعض الموضوعات المدرجة حاليا في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة والمحالة الى اللجنة السادسة يمكن أن تساهم فيها اللجنة الاستشارية بدور هام ، ومثال ذلك البند الخاص بتطوير مبادىء القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن الجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١١ ـ ولقد أثبتت اللجنة جدارتها بالاشادة والتقدير ، وتدليلا على ذلك الزيادة الكبيرة في الاستعانة بخبرتها ، وفيما قدمت من أبحاث وأعمال تحضيرية في مجال مؤتمر قانون المعاهدات ، وفي مؤتمر قانون البحار في جميع المراحل التي مر بها المؤتمر منذ أعماله التمهيدية الأولى وحتى الآن .

١١٢ ـ ويجب ان نلاحظ أيضا دورها في المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية والانسانية ، وفي حماية البيئة وفي المجالات البحرية بالتعاون مع المنظمات المعنية الحكومية وغير الحكومية .

١١٣ ـ ان زيادة التعاون بين هذه المنظمة ـ اللجنة الاستشارية ـ وبين الأمم المتحدة هو أمر مطلوب ويجب الاهتمام به ، وخاصة بما يشمل ما سبق أن أشرنا اليه من مجالات . وبالاضافة الى ذلك ، فإن هذا التعاون يمكن أن يمتد الى المجالات التالية : أولا ، استمرار تقديم المساعدة الفنية اللازمة لحكومات الدول الافريقية والآسيوية ، لتتمكن من بحث الموضوعات المعروضة أمام الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، وأمام المنظمات المتخصصة ، بالنسبة للمجالات القانونية بوجه عام ، وذات الطبيعة المزدوجة التي تجمع بين المجالات القانونية والاقتصادية بوجه خاص . ثانيا ، تقديم المساعدة في مجالات الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية التي يتم اقرارها بمعرفة الأمم المتحدة أو تحت اشرافها ، وبما في ذلك اصدار المطبوعات اللازمة للتعريف النظري والعملي بهذه المجالات . ثالثا ، المساعدة في مجال دراسة وزيادة المعرفة بالقانون الدولي .

١١٤ ـ رغم أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية هي منظمة اقليمية الا أنها حرصت تماما على ممارسة سياستها وأعمالها على نطاق دولي واسع ودون أي عزلة اقليمية . ومن هنا فانني أتوجه بخالص التهنئة والتقدير لكافة الدول الأعضاء في هذه اللجنة وأمانتها ، وبالذات للسيد سين وكذلك بالشكر لكل الدول والهيئات التي تعاونت وتتعاون معها في مجال أعمالها .

١١٥ ـ **السيد شلتيما** (هولندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه التهنئة الى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشائها . ان هذه اللجنة أنشئت منذ ٢٥ عاما من جانب حكومات سبع لمتابعة أعمال مؤتمر باندونغ . ومنذ ذلك الحين نمت حتى أصبحت تضم أربعين دولة من قارتين . ان هذه اللجنة قد قامت بعمل ممتاز فيما يتعلق بالأمور القانونية التي تهم الدول الأعضاء فيها . ولكنني اذ أتحدث في هذه المناسبة كممثل لدولة غير عضو في اللجنة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشائها ، أود أن أؤكد على الدور الهام الذي قامت به اللجنة فيما يتعلق بالأمور التي تهم العالم بأسره .

١١٦ ـ ومن أولى المهام التي عهد بها الى اللجنة في البداية أن تدرس المسائل قيد البحث في اجتماعات لجنة القانون الدولي حتى يمكن أن تضمن أن عمل هذه اللجنة يعكس على نحو سليم أفكار الدول الافريقية والآسيوية . ان حقيقة أنه في العقود الماضية قامت لجنة القانون الدولي بوضع عدد من الاتفاقات الهامة المعترف والملتزم بها حاليا عالميا قد أكدت أهمية هذا العمل .

١١٧ ـ ومن البنود ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة ، قانون البحار . وعندما تكون مثل هذه الموضوعات الهامة موضع نقاش وما يترتب عليها من آثار قانونية واقتصادية وسياسية بالنسبة الى كل دول العالم ، فإن مما له أهمية كبرى أن كل الدول يجب أن تأتي الى مؤتمر قانون البحار وقد أعدت نفسها تماما ، فبغير استعداد كامل من جانب كل الدول فان المعاهدة قد لا تحظى بقبول عالمي . لقد قامت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية بدراسات هامة ، وان أعضاءها على دراية بالجوانب المعقدة والكثيرة لمفاوضات قانون البحار وذلك لصالح المفاوضات عموما .

١١٨ ـ وفي الفترة الأخيرة ، فان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية قد بدأت بدراسات وأعمال في ميدان العلاقات الاقتصادية والقانون التجاري الدولي ، ولديها علاقات عمل مع منظمات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ومنظمة الأغذية والزراعة . ان الدراسات والتوصيات التي تتقدم بها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية فيما يتعلق بعمل هذه المنظمات يمكن أن يكون لها أثر فعال للغاية . وبالتالي ، فاننا نأمل في أن اللجنة سوف تواصل عملها ليس فقط لصالح أعضائها ، وانما لصالح المجتمع العالمي بأسره .

١١٩ ـ **السيد جلال** (اندونيسيا) (**ترجمة شفوية عن**

Digitized by UNOG Library

الانكليزية) : يشرفني ويسعدني بصفة خاصة أن أشترك اليوم نيابة عن وفد بلادي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الأفريقية . وأود كذلك أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للسيد سين الأمين العام للجنة ، لجهوده التي لا تكل وتكريسه للنهوض بمسؤولياته خلال تلك الأعوام التي انقضت . ان اسهام السيد سين في أعمال اللجنة كان اسهاما غير عادي وبارزا للغاية . وفي ظل السنوات الطويلة من تقديمه المشورة والارشاد ، فان اللجنة قد نمت وأصبحت جهازا هاما في تطوير القانون الدولي وخاصة لبلدان آسيا وافريقيا . وأود كذلك أن أشيد بجميع مساعديه وموظفيه في أمانه اللجنة لتفانيهم وحسن عملهم تحقيقا للأهداف النبيلة للجنة .

١٢٠ ـ وباعتبارنا البلد المضيف للمؤتمر الآسيوي الافريقي في باندونغ في نسيان/ابريل ١٩٥٥ ، فان من بواعث الارتياح العظيم لبلادي أن نرى أن اللجنة قد انشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ كمتابعة لذلك المؤتمر . وتشعر اندونيسيا بالفخر لأنها من الأعضاء المؤسسين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، فاللجنة هي تجسيد لروح مؤتمر باندونغ الذي تقوم مبادؤه على تعزيز حرية واستقلال الدول والمساواة فيما بينها ، علاوة على السلم والاستقرار في العالم .

١٢١ ـ ولقد انشئت اللجنة للوفاء بالاحتياجات المحددة التي يفرضها التاريخ . فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وخاصة بعد مؤتمر باندونغ ، فان المجتمع الدولي قد بدأ في عملية من التطوير التدريجي للقانون الدولي . وبالنسبة للبلدان النامية في آسيا وافريقيا ، فان التعاون الاقليمي والمشورة في مجال القانون قد نظر اليهما باعتبارهما من المناهج المثلى لعكس مصالح البلدان النامية وحمايتها فيما يتعلق بتطوير القانون الدولي . ومنذ ذلك الحين برهنت اللجنة على مقدرتها على التكيف مع الظروف والمطالب الجديدة للعالم السريع التغير . ومنذ البداية ، كانت اللجنة تقدم فتاوى استشارية بشأن المشاكل القانونية المقدمة من جانب دولها الأعضاء علاوة على تنسيق الآراء والأنشطة في المحافل الدولية بما في ذلك دراسة أعمال لجنة القانون الدولي .

١٢٢ ـ ويمكن استنباط فعالية هذا المحفل الاقليمي من حقيقة مفادها أنه منذ البداية كان هناك سبعة أعضاء أصليين ، بينما بلغ عدد أعضائها اليوم أربعين عضوا . وفي لقاءاتها السنوية في العواصم المختلفة في بلدان آسيا وافريقيا ، كان يحضرها عدد كبير من المراقبين من مختلف المنظمات الدولية والدول داخل وخارج المنطقة الآسيوية الأفريقية . ولقد حدثت الزيادة الرئيسية في العضوية وفي المراقبين في السبعينات عندما اتخذت اللجنة زمام المبادرة لمناقشة وتنسيق آراء أعضائها بشأن المسائل الراهنة للقانون الدولي مثل ، قانون المعاهدات وقانون البحار والقانون البيئي والقانون التجاري والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ومجالات متعددة أخرى . وانني لأشعر بالفخر بصفة خاصة اذ أذكر أنه نظرا للاسهام الكبير للجنة في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات في ١٩٦٩ ، فان اندونيسيا قد بادرت في ١٩٧٠ الى اقتراح بايلاء قانون البحار أولوية في المناقشة داخل اللجنة في الأعوام التالية . وخلال تلك الفترة ، بدأت اللجنة في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى . وبذلك ، فان اللجنة قد تمكنت من أن تسهم بشكل فائق في تطوير القانون الدولي في مجالات متعددة . وقد نمت الآن وأصبحت محفلا هاما يتمتع باحترام المجتمع الدولي .

١٢٣ ـ ومن أهداف هذا الاحتفال ، التأمل والتمعن في أعمال اللجنة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . وهناك أسباب كثيرة تدفعنا الى الشعور بالرضا ازاء انجازات اللجنة . والى جانب اتخاذ مواقف هامة في المجتمع الدولي ، فان اللجنة قد تمكنت من أن تعكس آراء آسيا وأفريقيا وتطلعاتها بشأن مسائل مختلفة في القانون الدولي ، وهكذا أسهمت في تطوير النظام القانوني في العالم . وبهذا التقدم الذي أحرز خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، فان وفد بلادي مقتنع بأن اللجنة سوف تسهم في المستقبل بثقة متزايدة في الوفاء بتوقعات مجموعة الدول الآسيوية ـ الأفريقية ، ومن خلال الاستمرار في تعزيز تطوير القانون الدولي على أساس المبادىء التي أرسيت في باندونغ وبذلك تسهم في تعزيز السلم والاستقرار في العالم .

١٢٤ ـ **السيد ميندوزا** (الفلبين) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : لقد أصبح أمرا مميزا بعض الشيء بالنسبة الى المحامين أنه ليس من السهل أن ينظموا أنفسهم . ولعل هناك أساسا حقيقيا للملاحظة القائلة بأنه توجد وجهات نظر كثيرة لأية مسألة ، بقدر ما يوجد عدد كبير من المحامين . وهكذا ، فانه لما يبعث على التعجب أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية التي جمعت معا مستشارين قانونيين من بلدان قارتين من أكثر القارات ازدحاما بالسكان في العالم هما آسيا وافريقيا ، قد انشئت بحيث أصبحت جهازا متماسكا وفعالا خلال ربع القرن الماضي والذي تمثلت أثناءه حكمة أعضائها واهتماماتهم في الجوانب المختلفة للتشريع الدولي .

١٢٥ ـ وكممثل لحكومتي علاوة على أساس شخصي ، فقد كان من دواعي شرفي أن حضرت اجتماعات كثيرة للجنة . لقد أصبحت الاجتماعات محفلا قيما لعرض الكثير من المواقف ، وأثبتت أنها أرض خصبة للتوصل الى وسائل مختلفة للتوفيق بين وجهات نظر متباينة وموضوع نزاع . وهناك مجموعة كبيرة من الموضوعات قد تم تناولها من أهمها قانون المعاهدات ، وقانون البحار وقواعد التحكيم ، والعلاقات الدبلوماسية .

١٢٦ ـ وبينما نجد أن أولئك الذين اشتركوا في عمل اللجنة عموما من المحامين ، فانهم ذوو تجارب مختلفة ، فمنهم دبلوماسيون ومحامون نجد أن مسؤوليتهم هي الدفاع عن أعمال الدولة مثل النائب العام أو الوكيل العام والمحامين أمام القضاء وأساتذة القانون وغيرهم . ولكن طالما أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الرجال والأمم بل يجب أن يعكس اهتمامات وتطلعات الشعوب أو الأمم ، فان اجتماعات اللجنة قد أنتجت في الواقع آراء واقتراحات متوازنة الى حد كبير .

١٢٧ ـ واليوم فانه لشرف لي أن أعبر بالنيابة عن وفد الفلبين وحكومة بلادي عن أصدق التهاني للجنة وعن التهاني للجهود التي لا تكل لأمينها العام السيد ب . سين بمناسبة اليوبيل الفضي للجنة . ويمكن أن نتطلع الآن الى خمسة وعشرين عاما مثمرة من الخدمة لأعضائها وللمجتمع الدولي تحقيقا للتفهم والمقترحات القيمة التي من شأنها حسم المشاكل القانونية التي تكون هائلة أحيانا في عالمنا .

١٢٨ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد ب . سين الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية .

١٢٩ ـ **السيد سين** (الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : السيد

Digitized by UNOG Library

الرئيس ، نيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية أتشرف بتقديم تهنئتنا اليكم لانتخابكم لذلك المنصب الرفيع منصب رئيس هذه الجمعية ، وان نعرب عن ارتياحنا العميق لترأسكم لهذا الاجتماع خاصة وان بلدكم من البلدان السبعة المؤسسة لمنظمتنا .

١٣٠ ـ وانني ممتن لكم أعمق الامتنان ، اذ أعطيتموني هذه الفرصة للحديث حول بند جدول الأعمال الخاصة بالذكرى الخامسة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسادة الأعضاء الموقرين الذين تحدثوا في هذه المناسبة لملاحظاتهم ومشاعرهم التي اعربوا عنها ، وانني على ثقة من أن ذلك سوف يظل مصدر الهام لا ينقطع من أجل النمو والتقدم في المستقبل لمنظمتنا .

١٣١ ـ اننا مدينون للسيد كورت فالدهايم لما أولانا من تشجيع على مر السنين ولكلمته الملهمة . وفي مناسبة كهذه فانه من الملائم أن أشيد بآبائنا المؤسسين في باندونغ الذين كانت بصيرتهم وبعد نظرهم هما اللذان تصورا محفلا اقليميا في أساسه على أن يكون موجها نحو تعزيز التعاون مع المناطق الأخرى في الأمور التي تهم العالم بأسره .

١٣٢ ـ ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية وقد انشئت في عام ١٩٥٦ نتيجة لمؤتمر باندونغ التاريخي بسبعة أعضاء اشتركوا فيها ، فانها قد نمت على مر هذه السنين وتحولت الى محفل كبير للتعاون فيما بين الأقاليم المختلفة في القارتين الشقيقتين آسيا وافريقيا . وقد كان التصور أساسا ان تكون جهازا استشاريا لأعضائها في مجال القانون الدولي لمساعدة الحكومات في صياغة سياساتها الخارجية والمحلية على أنها وسّعت أنشطتها بالتدريج لمواجهة احتياجات الدول الأعضاء التي تزايد عددها حتى وصل الى أربعين دولة في منطقة آسيا وافريقيا . ان الأثر العالمي لعملها بالنسبة للقضايا الكبرى التي تشغل العالم ، قد استرعى اهتمام المجتمع الدولي ، كما اتضح ذلك من حضور عدد متزايد من الوفود التي لها مركز المراقب في الدورات السنوية للجنة والتي تمثل حكومات ومنظمات دولية من جميع أنحاء العالم . ولقد أسهم ذلك فعلا في تصوير أفكار وطموحات آسيا وافريقيا فيما يتعلق بالشؤون العالمية وايضاحها كما أدى في الوقت نفسه الى تفهم أوضح لوجهات نظر المناطق الأخرى مع ما لذلك من أثر دائم في مداولات اللجنة .

١٣٣ ـ واتساقا مع أصلها ونشأتها كنتيجة لمؤتمر باندونغ والأهداف الأساسية لمؤسسيها ، فان اللجنة قد وجهت أنشطتها منذ البداية تقريبا على نحو يؤيد عمل الأمم المتحدة . وواقع الأمر أن النظام الأساسي للجنة قد توقع بوضوح ايجاد رابطة مع لجنة القانون الدولي ، وهي الجهاز المشرّع الرئيسي في الأمم المتحدة . وقد تم تحقيق ذلك من خلال اقامة علاقات رسمية فيما بين لجنتنا ولجنة القانون الدولي في عام ١٩٦١ . وفي نفس السنة دعيت اللجنة الى ان تحضر كمراقب في فيينا ، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية ، وان توصياتها حول هذا الموضوع التي اعتمدت قبل ذلك بعدة شهور ، تم تعميمها كوثيقة للمؤتمر . وقد ساعد ذلك على ايضاح نمط من انماط تعاوننا واشتراكنا في مؤتمرات المفوضين التي عقدتها الأمم المتحدة ، في السنوات التالية .

١٣٤ ـ ومع التوسع التدريجي لأنشطتنا في مختلف الميادين في اطار برنامج عمل الأمم المتحدة ، فان علاقة عمل وثيقة تم بناؤها مع مكتب الشؤون القانونية ومع الأجهزة والوكالات مثل ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة . وفي عام ١٩٦٨ ، منحت اللجنة مركز منظمة حكومية دولية في عمل لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ان القرار الذي اتخذته الجميعة العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في العام الماضي ودعا منظمتنا الى الاشتراك كمراقب ، كان علامة هامة على طريق نمو منظمتنا ومن شأنه أن يؤدي الى تعاون أكثر جدوى وأوثق في السنوات المقبلة .

١٣٥ ـ أود أن أوجه كلمة شكر خاصة الى السيد ايرك سوي المستشار القانوني والى السيد جون سكوت بمكتب الشؤون القانونية لمساعدتهما المستمرة وتوجيههما وتعاونهما فيما يتعلق بتحقيق التعاون الوثيق الموجود اليوم بين الأمم المتحدة ومنظمتنا .

١٣٦ ـ ومن المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لاسهام منظمتنا في عمل الأمم المتحدة أن يكون ملموسا ومثمرا ، ما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بقانون البحار . ولعلكم تذكرون انه خلال المناقشة العامة أعرب عدد من وزراء الخارجية عن قلقهم العميق ازاء الحاجة العاجلة والملحة لانجاح هذه المفاوضات واعتماد اتفاقية في وقت مبكر ، ونحن نشارك هذه الآراء تماما . وخلال العقد الماضي ، فقد تابعنا عن كثب وساعدنا في المفاوضات وأتحنا لجنتنا لحوار مستمر فيما بين البلدان النامية والبلدان الصناعية فيما يتعلق بعدد من القضايا الحاسمة . وفي واقع الأمر ، فان بعضا من المفاهيم الكبرى مثل ، مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة والدول الأرخبيلية تجد أصولها في مداولات منظمتنا . وفضلا عن ذلك ، وفي مناسبات عديدة عندما كانت تواجه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار صعوبات في المضي في مفاوضاته ، فان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية قد أثبتت انها محفل هام أتاح فرصا لمشاورات غير رسمية لحسم هذه الخلافات . وهكذا وعلى أساس موقف عدم يقين وارتباك ساد في بداية الدورة العاشرة للمؤتمر ، فان اللجنة قد نجحت في تعزيز امكانات اقامة حوار في اجتماع كولومبو المعقود في أيار/مايو من هذا العام باشتراك جميع الدول الكبرى بغية التوصل الى الأساليب والطرق اللازمة لاستمرار المفاوضات حول القضايا المعلقة خلال الدورة المستأنفة للمؤتمر . وبالتالي فاننا نحتفظ باهتمام خاص في نجاح المفاوضات ونرحب بقرار المؤتمر الخاص بابرام اتفاقية خلال العام المقبل .

١٣٧ ـ ومع ذلك ، قد يكون من المناسب أيضا أن نذكر أن مؤتمر قانون البحار ، على عكس معظم المؤتمرات الأخرى ، قد تصور نهجا لاعتماد اتفاقية من خلال توافق الآراء ، اتفاقية يمكن أن تبرز من المفاوضات كصفقة شاملة تعكس مصالح كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ان المفاوضات التي طال أمدها على مر هذه السنين كانت موجهة نحو تحقيق هذا التوازن والتكييف بين المصالح . لقد تعاونت البلدان النامية تعاونا كاملا في هذه العملية رغم قلة مواردها ولا سيما الموارد البشرية . ونحن نرى أن مما له أهمية كبرى أن مفهوم الصفقة الشاملة التي تعتمد بتوافق الآراء يجب أن يبقى قائما حتى يمكن للاتفاقية أن تصبح أداة فعالة ، ليس فقط بالنسبة للمعايير التنظيمية وإنما أيضا بالنسبة للنمو الاقتصادي المستمر والعملي . ان اشتراك جميع الدول في الاتفاقية أمر أساسي لتحقيق هذه الغاية ، بل يمكن أن أضيف أنه يجب أن تستكشف كل الطرق وأن تبذل جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف .

Digitized by UNOG Library

١٣٨ ـ هناك موضوع آخر أود أو ألمسه ، وقد احتل مكانا بارزا في المناقشة العامة ، وأقصد به المفاوضات العالمية حول القضايا الاقتصادية في سياق الأعلان الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد [القرار ٣٢٠١ (د إ ـ ٦)] ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [القرار ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)] . لقد شاركت منظمتنا بنشاط في بعض المجالات العلمية للتعاون الاقتصادي منذ اعلان العقد الانمائي الأول ، بالنظر الى الارتباط الوثيق بين القضايا القانونية والاقتصادية في العملية المتكاملة للمفاوضات . وفي البداية ، فان التأكيد في عملنا انصب على ميدان السلع . وقد نشرت بالفعل في وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي نماذج عقود اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية لصفقات البيع للسلع الزراعية والمعادن . وقد أعقب ذلك جهود بذلناها لوضع نظام لتسوية المنازعات في الصفقات التجارية والاقتصادية من خلال اجراءات عادلة ومنصفة وسريعة وغير مكلفة . وهو نظام يمكن أن يكون متسقا مع المبادىء والمعايير الخاصة بالنظام الاقتصادي الجديد ، نظام يمكن أن يؤدي الى حسم الصراعات الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

١٣٩ ـ انني آمل أن يكون هذا هو ما استطعنا أن نحققه من خلال انشاء مراكزنا الاقليمية للتحكيم في كوالالمبور والقاهرة . لقد شاركنا عن قرب خلال العام الماضي في ميدان التصنيع . ان اعلان ليما ، الذي اعتمده المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، المعقود في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥[٣] ، تصور الصناعة كأداة دينامية للنمو ، وحدد هدفا هو ٢٥ في المئة كنصيب للبلدان النامية من المصنوعات العالمية حتى عام ٢٠٠٠ . ان تقدم المفاوضات نحو النمو الصناعي للبلدان النامية وترتيبات التسويق لمنتجاتها كان بطيئا . ومن الواضح أنه في حالة المفاوضات الراهنة ، لابد أن تقصر كثيرا منجزات البلدان النامية عن الهدف لسببين محددين هما : الافتقار الى رأس المال ، ونقل التكنولوجيا على نحو فعال .

١٤٠ ـ وفي سياق الموقف الاقتصادي العالمي ، أصبح هناك وعي متزايد في بلدان منطقتنا بالحاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية من خلال الاستفادة من مواردها ، التي يمكن أن تسهم ليس فقط في نموها الصناعي على نحو فعال وعملي ، بل وأيضا في تعزيز الجهود على الصعيد العالمي . لقد انعقد اجتماع وزاري تحت اشرافنا في كوالا لمبور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بناء على مبادرة من رئيس وزراء ماليزيا ، وأعقبه اجتماع وزاري آخر في استنابول برئاسة وزير الصناعة والتكنولوجيا في تركيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد أوصى هذان الاجتماعان بأنه يجب متابعة برنامج للتعاون بين دول المنطقة على نحو متناسق وأن يكون هدفه الاستفادة من الموارد في شكل رأس المال والمواد الخام والقوى البشرية والتكنولوجيا ، وذلك في حدود الامكانيات المتاحة في المنطقة .

١٤١ ـ واذا ما جاز لي أن أعرب عن رأي شخصي ، فان الذي نحتاج الى أن نؤكد عليه هو التكافل بين الشمال والجنوب في التخطيط لأي استراتيجية للتنمية لصالح جميع الأمم . وفي الموقف الاقتصادي السائد في بعض البلدان المتقدمة النمو نفسها ، سوف يكون من غير الواقعي أن نتوقع مساعدة من النوع والمدى الذي تطلبه البلدان النامية ، وان أي موقف أو مجال للمواجهة بين البلدان المتقدمة النمو وبين البلدان النامية قد لا يؤدي الى نتائج عملية . وهذا بالضبط هو ما تم الاعراب عنه في اجتماعنا الوزاري في كوالالمبور . كذلك لوحظ أنه لو أمكن استغلال موارد البلدان النامية في منطقتنا على نحو سليم ، فان البلدان المتقدمة النمو نفسها قد تشعر بميل نحو استعمال تكنولوجيتها في المشروعات الصناعية في العالم الثالث ، نظرا الى حالة الركود المستمر وارتفاع نسبة التضخم في بلادها .

١٤٢ ـ في جميع ميادين التعاون الاقتصادي تقريبا ، فان الاعتبارات القانونية والاقتصادية والسياسية ترتبط تماما وتتشابك بحيث أن أي حل فعال ومعقول للمشكلات لا يمكن تحقيقه الا من خلال مزج حكيم لكل هذه العناصر الثلاثة . وبينما لا تزال الارادة السياسية هي العامل الغلاّب في جميع المفاوضات فان الامكانيات الاقتصادية تحدد الجوهر ، كما أن الاطار القانوني يعتبر أداة أساسية لتنفيذ الارادة السياسية والعزم للدول . وفي هذا السياق ، فان الاجتماعين الوزاريين في كوالالمبور وفي استانبول أوصيا بتكوين فريق غير رسمي من الخبراء في الميادين الاقتصادية والقانونية لمساعدة البلدان النامية في اعداد وبحث المقترحات التي يمكن التقدم بها خلال المفاوضات العالمية المتوقعة في اطار الأمم المتحدة . اننا نتابع بنشاط هذه المقترحات مع عدد من الحكومات في منطقتنا .

١٤٣ ـ وفي خلال السنوات المقبلة ، نأمل في أن نسهم على نحو فعال في برنامج عمل الأمم المتحدة ، خاصة في ميدان القانون ، وأيضا في المجالات التي تترابط فيها القضايا الاقتصادية والقانونية ترابطا وثيقا . واليوم ، فان قدرا كبيرا من العمل في الأمم المتحدة في ميدان التدوين ، يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي لها أهمية كبرى لدول منطقتنا . وانما أيضا في اجتماعات غير رسمية في نيويورك يمكن تنسيقها من جانب بعثتنا الدائمة المراقبة . وبالاضافة الى ذلك قد نكون في موقف يمكّننا من القيام بمساع حميدة من أجل مزيد من القبول والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي اعتمدت تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأن نتعاون في برامج التدريب في ميدان القانون الدولي والقانون التجاري .

١٤٤ ـ وفي الختام ، سيادة الرئيس ، أود أن أؤكد لكم تعاوننا المستمر والكامل في عمل الأمم المتحدة . واسمحوا لي أن أضيف أن اجتماع اليوم برئاستكم سوف يتيح لنا حافزا كنا نحتاج اليه لمتابعة هذا الهدف .

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

التمثيل المنصف في لجنة القانون الدولي وتوسيع عضويتها

١٤٥ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أدعو السيد ممثل باكستان الذي سوف يقدم مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* .

١٤٦ ـ **السيد نايق** (باكستان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يشرفني نيابة عن وفود بنن والمكسيك وبلادي أن أقدم رسميا مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* المتعلق بالتمثيل المنصف في لجنة القانون الدولي وتوسيع عضويتها . واسمحوا لي أن أوضح لكم أن الوفود الثلاثة المشاركة في تقديم المشروع قد سجلت أسماءها ، ليس فقط كمشاركة بصفة فردية ، بل أيضا بصفة كل منها كرئيس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر لمجموعة الدول الافريقية ولمجموعة دول أمريكا اللاتينية ولمجموعة الدول الآسيوية على التوالي . ان

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الذي أمامنا يتمتع بالدعم الكامل من قبل جميع الدول الأعضاء في هذه المجموعات الاقليمية الثلاث .

١٤٧ ـ ان الهدف الرئيسي من مشروع القرار ، هو السعي الى توسيع عضوية لجنة القانون الدولي من العضوية الحالية وهي ٢٥ الى ٣٤ عضوا . وقد تذكرون أن المبادرة الخاصة بتوسيع عضوية لجنة القانون الدولي قد انبثقت بشكل مشترك عن المجموعات الثلاث التي ذكرتها الآن . ان الاعتبار الأساسي الذي حدى بالدول الأعضاء من هذه المجموعات الاقليمية الثلاث الى اتخاذ هذه المبادرة ، قد وصف تماما في المذكرة التفسيرية [A/36/244/Add.1] التي قدمت عندما كان هناك طلب بادراج هذا البند في جدول أعمال المكتب .

١٤٨ ـ ولقد كانت الاعتبارات بايجاز ، تتلخص فيما يلي : أولا ، ان القرار الأخير بتوسيع عضوية لجنة القانون الدولي قد اتخذ منذ عشرين عاما في عام ١٩٦١ . ثانيا ، انه منذ ذلك الوقت ، كان هناك نمو فائق في عضوية الأمم المتحدة ؛ وهكذا ، فقد كان هناك اهتمام متزايد تم اظهاره من جانب الدول الاعضاء ، وخاصة بلدان العالم الثالث ، للاشتراك في عمل لجنة القانون الدولي . ثالثا ، منذ عام ١٩٦١ ظهرت مجموعة كبيرة من موضوعات القانون الدولي التي بعثت اتجاهات فكرية أخرى وأنظمة قضائية تختلف عن الأنظمة الممثلة في اللجنة منذ نشأتها .

١٤٩ ـ ان مقدمي مشروع القرار A/36/L.16/Rev.1 ، يعتقدون ان الحجم المقترح للجنة القانونية الدولي وهو ٣٤ عضوا ، انما يستجيب تماما لهذه الاعتبارات الأساسية . انه يعتبر تمثيلا متوازياً ومنصفا في لجنة القانون الدولي ويهيىء قاعدة واسعة من التمثيل للأنظمة القضائية المختلفة . وبالاضافة الى ما سبق ، فان التوسع في عضوية اللجنة سوف يثري ، قطعا ، المداولات التي تدور في لجنة القانون الدولي .

١٥٠ ـ وفي الفقرة ٣ يشير مشروع القرار الى أن توزيع الأعضاء الأربعة والثلاثين يتم وفقا للنمط التالي : ثمانية مواطنين من الدول الافريقية ، وسبعة مواطنين من الدول الآسيوية ، وثلاثة مواطنين من دول أوروبا الشرقية ، وستة مواطنين من دول أمريكا اللاتينية ، وثمانية مواطنين من دول أوروبا الغربية ودول أخرى . ويشير مشروع القرار كذلك الى انه سيتم انتخاب مواطن واحد من الدول الافريقية أو من دول اوروبا الشرقية ، بالتناوب ، على أن يخصص المقعد لمواطن من دولة افريقية في أول انتخاب يجري بعد اعتماد مشروع القرار هذا . وبالمثل يشير مشروع القرار الى أنه سيتم انتخاب مواطن واحد من الدول الآسيوية أو من دول أمريكا اللاتينية ، بالتناوب ، على أن يخصص المقعد لمواطن من دولة آسيوية في أول انتخاب يجرى بعد اعتماد مشروع القرار هذا .

١٥١ ـ وأخيرا ، فان الفقرة ٤ من مشروع القرار تطلب من الأمين العام ـ وينبغي أن أؤكد ، على سبيل الاستثناء ونتيجة لتوسيع اللجنة ـ أن يدرج في قائمة المرشحين للانتخاب المقرر اجراؤه في الدورة الحالية ، بالاضافة الى الترشيحات التي سبق أن وردت ، الأسماء التي تبلغ اليه كتابة قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ .

١٥٢ ـ ان مشروع القرار A/36/L.16/Rev.1 قد تطور بعد مشاورات مكثفة ومطولة بين جميع المجموعات الاقليمية الممثلة في الجمعية العامة . وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ـ وانني على ثقة من أنني أتكلم أيضاً بالنيابة عن الجمعية العامة كلها ـ أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لكم ، سيادة الرئيس ، لأنه رغم مشاغلكم الأخرى فقد أمكنكم اجراء هذه المشاورات حول هذا الموضوع البالغ الأهمية .

١٥٣ ـ ولذلك ، فان مقدمي مشروع القرار يحدوهم الأمل الصادق في أن يحظى مشروع القرار بالدعم الكامل من قبل جميع أعضاء الجمعية العامة .

١٥٤ ـ واخيرا ، فإن مقدمي مشروع القرار يرغبون في أن أؤكد أنه ، بعد اعتماد القرار ، ينبغي ان تجرى الانتخابات الخاصة بلجنة القانون الدولي بعضويتها الموسعة بواسطة الجمعية العامة ، كما تحدد من قبل ، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وان أي تأخير في اجراء هذه الانتخابات لن يكون له صدى طيب في نفوس الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة .

١٥٥ ـ **الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فنلندا الذي سيتحدث بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الثاني/نوفمبر .

١٥٦ ـ **السيد باستينن** (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة كرئيس لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الثاني/نوفمبر .

١٥٧ ـ لقد دُعيت الجمعية العامة لكي تتخذ قرارها حول مسألة التمثيل المنصف في لجنة القانون الدولي وتوسيع عضويتها كما تم اقتراح ذلك في مشروع القرار A/36/L.16/Rev.1 .

١٥٨ ـ ان لجنة القانون الدولي هي أحد الأجهزة القانونية الرئيسية للأمم المتحدة . ان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تعلق أهمية عظمى على دور اللجنة وقيامها بوظائفها بفاعلية ازاء التطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

١٥٩ ـ ان التوسع الممكن والتغييرات في عضوية أجهزة الأمم المتحدة مثل لجنة القانون الدولي قد تما بشكل تقليدي على أساس من اتفاق آراء جميع المجموعات الاقليمية التي تم التوصل اليه بعد المشاورات الملائمة والمفاوضات بين المجموعة ، بنتيجة مؤداها ان المطالب الأساسية للجميع قد تم تحقيقها . ونيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، فانني أسجل بأسف بالغ أن الحالة لا تنطبق على توسيع عضوية لجنة القانون الدولي كما تم اقتراح ذلك في مشروع القرار المعروض علينا . وانه لم يتم تحقيق ذلك بالرغم من القيادة المنيرة للرئيس ومساعدته في المشاورات . كما أن مشروع القرار هذا لا يضمن في رأينا تمثيلا منصفا في لجنة القانون الدولي الموسّعة . وفي ظل هذه الظروف فان المجموعة ، التي يشرفني أن أترأسها ، سوف تعارض مشروع القرار . ان هذه النتيجة ليست لها سابقة كما أن آثارها سيئة للغاية .

١٦٠ ـ ان الأسباب التي تكمن وراء موقف مجموعتي في هذا الموضوع ، يمكن حصرها بايجاز على النحو التالي .

١٦١ ـ أولا ، ان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، في الأصل ، لم تر أي سبب يدعو الى أي توسيع في عضوية لجنة القانون الدولي .

١٦٢ ـ ثانيا ، تلبية لرغبات مجموعات أخرى معينة فان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى قد وافقت على اتفاق في الآراء يستهدف توسيع العضوية الى ٣٢ ، أي باضافة سبعة أعضاء جدد ، وقد وزعت وفقا لرغبات تلك المجموعات الاقليمية التي سعت في

Digitized by UNOG Library

الأصل الى توسيع عضوية لجنة القانون الدولي . وفي رأينا ، ان اتفاق الآراء الذي نجم عن ذلك قد مثل تمثيلا منصفا في اللجنة .

١٦٣ ـ ثالثا ، في اطار عملية المزيد من المفاوضات والتي هي من وجهة نظر مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لم تتفق مع التفاهم الأصلي الذي تم التوصل اليه على أساس زيادة العضوية الى ٣٢ فان العضوية قد زادت مرة أخرى الى ٣٤ دون الأخذ في الاعتبار آراء ومصالح مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى . ان طلبها للمزيد من المشاورات والمفاوضات قد ذهب أدراج الرياح .

١٦٤ ـ رابعا ، ان احدى مزايا التفاهم الأصلي لتوسيع العضوية الى ٣٢ عضوا ، كانت ازالة ما يسمى بالمقاعد غير الثابتة . وكما تعلم الجمعية ، فان هذه الممارسات قد سببت اضطرابا في بعض الأحيان في انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي . وعلى عكس ذلك ، فان الاقتراح الوارد في مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* يرسخ ويعقد من تلك الصعوبة بزيادة عدد المقاعد غير الثابتة .

١٦٥ ـ خامسا ، بينما نجد أن المشاورات والمفاوضات كانت تجري ، فان مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* المعروض علينا الآن ، قد قدم رسميا دون علم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى . ان موقف مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بشأنه قد تم ابلاغه الى الدوائر المعنية .

١٦٦ ـ ولذلك واثباتا للموقف حول الجوهر والشكل الاجرائي الذي يؤدي الى مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* ، فان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى سوف تصوت ضده .

١٦٧ ـ **السيد روسين** (اسرائيل) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : اننا نفهم أنه رغم توافق الآراء التقليدي في جميع المسائل المتعلقة بلجنة القانون الدولي والذي أشار اليه توّا السيد مندوب فنلندا ، فان هذه المسألة لم يتم الاتفاق عليها . واذا كان مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* سوف يتم التصويت عليه ، فاننا ، بكل أسف ، سوف نمتنع عن التصويت عليه ، كما فعلنا عند التصويت على الآثار المالية في الجلسة ٤٢ للجنة الخامسة .

١٦٨ ـ واننا نأسف بصفة خاصة ، لأنه في الفقرة الثالثة من المنطوق نجد أن هناك مقاعد مشتركة أو غير ثابتة . ان التجربة توضح أن هذه ليست وسيلة مرضية لتقرير نمط تمثيل النظم القانونية في العالم في اللجنة . وفي المذكرة التفسيرية الأصلية التي طلب فيها مشروع القرار ادراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدولة للجمعية العامة ، فان عبارة « عضوية مدروسة بدقة » قد استخدمت [**انظر** *A/36/244/Add.1* ، **الفقرة ٤**] . وهذا هو المظهر الجذاب الخادع للعنوان « التمثيل المنصف ... » .

١٦٩ ـ ونحن نفهم الآن ، كما كان الحال دائما ، ان العضوية المدروسة بدقة للجنة القانون الدولي تعني أنه يجب أن تكون هناك دورة محكمة بالنسبة للأعضاء في اللجنة وللبلدان والأنظمة القانونية الممثلة فيها وأن الهدف هو أن جميع الدول والأنظمة القانونية لها نصيبها الكامل من التمثيل في اللجنة . وعلاوة على ذلك ، فان عضوية اللجنة كما نفهمها وحق تقديم مرشحين ، ليسا ولا يمكن أن يقوما فقط على أساس العضوية الرسمية في مجموعة اقليمية أو أخرى موجودة حاليا التي هي علاوة على ذلك كما بين التاريخ قد لا تكون ثابتة الى الأبد . ان الجوهر هو التمثيل العادل للأنظمة القانونية في العالم في اللجنة ، وهي عضوية تكون مفتوحة لكافة الدول .

١٧٠ ـ ونحن نقدر المشاعر التي أدت الى تعديل الفقرة ١ من المادة ٩ من النظام الأساسي للجنة . ومع ذلك ، فانه لكي يتمشى التعديل مع المادة ٢ ، فإن عبارة « كل مجموعة اقليمية » ينبغي تفسيرها بشكل ملائم ومرن بأن تكون المادة ٢ من النظام الأساسي هي المبدأ السائد .

١٧١ ـ ان وفد بلادي يود أن يذكر بأن المادة ٨ من الميثاق تنطبق على لجنة القانون الدولي . وبمقتضى هذه المادة :

« لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة على وجه المساواة في فروعها الرئيسية والفرعية » .

ونحن نعرف جميعا أن هناك العديد من النساء العاملات في مجال القضاء من ذوات الموهبة اللائي يفين ـ بالتأكيد ـ بمتطلبات النظام الأساسي للجنة القانون الدولي . ان بعض هذه الشخصيات يعملن بنشاط في اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة وقد عملن عبر تاريخ الأمم المتحدة . وهناك احصائية قانونية ذات شهرة عالمية واسعة هي رئيسة المحكمة الادارية للأمم المتحدة ، كما ان هناك قاضية في المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . لذا ، فاننا نود أن نحث على أنه يتعين على المجموعات الاقليمية عندما تقوم بتحديد مرشحيها المفضلين في اطار المخصصات المتفق عليها للأنظمة القضائية للأماكن الشاغرة في اللجنة ، أن تبذل كل جهد ممكن كي تدرج النساء العاملات في المجال القضائي من ذوي المؤهلات ، واللائي يفين بالمتطلبات المهنية للمادة ٢ من القانون الأساسي للجنة .

١٧٢ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : والآن سوف نشرع في البت في مشروع القرار *A/36/L.16/Rev.1* المعنون « توسيع لجنة القانون الدولي : تعديلات على المادتين ٢ و ٩ من النظام الأساسي للجنة » . وترد الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة [*A/36/686*] . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،

Digitized by UNOG Library

سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسرائيل ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٢١ صوتا ، وامتناع عضوين عن التصويت (القرار ٣٦/٣٩)[٣] .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥

الملاحظات

(١) انظر *Asian-African Conference, April 18-24, 1955, New Delhi* ، *Government of India Press* ، الصفحات من ٢٥ الى ٣٨ .

(٢) انظر *A/10112* .

(٣) أبلغ وفد الكويت الأمانة العامة فيما بعد أنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library